الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأحد 21 رمضان 1440 هـ/ 26 مايو 2019 – السنة الثالثة عشرة – العدد 3446

الوسط Sunday 26th May 2019 - 13 th year - Issue No.3446

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 67.54 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 93ر1 دولار امريكي في تداولات أول امس الجمعة ليبلغ 54ر67 دولار مقابل 47ر69 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية صعدت أسعار النفط أكثر من 1 في المئة أول امس في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لكنها سجلت أكبر هبوط أسبوعي هذا العام مع تعرضها لضغوط من تزايد مخزونات الخام في الولايات المتحدة ومخاوف بشأن الاقتصاد العالمي.

وأنهت عقود برنت جلسة التداول مرتفعة 93 سنتا لتسجل عند التسوية 69ر68 دولار للبرميل وصعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 72 سنتا لتبلغ عند التسوية 63ر58 دولار للبرميل.

أعلى بما نسبته 33.7 بالمئة عن مستوى شهر مارس 2019

«الشال»: ارتفاع سيولة سوق العقار إلى 365 مليون دينار خلال أبريل

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن سوق العقار المحلي – ابريل 2019 : تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في ابريل 2019 مقارنة بسيولة مارس 2019، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر ابريل نحو 365 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 33.7% عن مستوى سيولة شهر مارس 2019 البالغة نحو 273 مليون دينار كويتي، وكذلك أعلى بما نسبته 12.2% مقارنة مع سيولة ابريل 2018، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 325.4 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات ابريل 2019 ما بين نحو 353.1 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 12 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 806 صفقة، توزعت ما بين 772 عقوداً و34 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 255 صفقة وممثلة بنحو 31.6% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 220 صفقة وتمثل نحو 27.3%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 40 صفقة ممثلة بنحو 5%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 192.2 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 17.3% مقارنة مع مارس 2019 عندما بلغت نحو 163.9 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 52.6% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 60% في مارس 2019. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن خلال آخر 12 شهراً نحو 127.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر ابريل 2019 أعلى بما نسبته 50.6% مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 595 صفقة مقارنة بـ 492 صفقة في مارس 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 323 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 333 ألف دينار كويتي في مارس 2019، أي بانخفاض بحدود 3–%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 137.2 مليون دينار كويتي أي بارتفاع بنحو 66.3% مقارنة بشهر مارس 2019 حين بلغت نحو 82.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 37.6% مقارنة بما نسبته 30.2%. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 126.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر ابريل أعلى بما نسبته 8.1% مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته إلى 174 صفقة مقارنة بـ 113 صفقة في مارس 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 788 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 730 ألف دينار كويتي في مارس 2019، أي بارتفاع بحدود 8%.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 35.7 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 34% مقارنة مع مارس 2019 حين بلغت نحو 26.6 مليون دينار كويتي. وثبتت مساهمته من قيمة التداولات العقارية عند نحو 9.8% للفترتين. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 52.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر ابريل أدنى بنحو 32.4%– عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 37 صفقة مقارنة بـ 11 صفقة لشهر مارس 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر ابريل 2019 نحو 965 ألف دينار كويتي مقارنة بمعدل مارس 2019 والبالغ نحو 2.4 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 60.2%–.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر ابريل بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (ابريل 2018) نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 325.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 365 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 12.2% كما أسلفنا. وشمل الارتفاع سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 48.9%. بينما انخفضت سيولة النشاط التجاري بنسبة 17.3%– ونشاط السكن الإستثماري بنسبة 4.4%–.

انخفاض نمو الاقتصاد الكويتي إلى 2.5 بالمئة في أبريل 2019

فيما يخص توقعات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن تقرير «صندوق النقد الدولي» في تقرير شهر أبريل 2019، قام «صندوق النقد الدولي» بخفض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لجميع دول مجلس التعاون الخليجي الست لعام 2019. أعلى معدلات النمو المتوقعة كانت للإمارات العربية المتحدة، وكان المتوقع لاقتصادها أن ينمو بنحو 3.7% في عام 2019 كما في تقرير شهر أكتوبر 2018، بينما عدلت أرقام تقرير شهر أبريل 2019 إلى 2.8%، ولكنه رفعها لعام 2020 إلى نحو 3.3%. ثاني أعلى معدلات النمو المتوقعة لدولة قطر، التي خفض الصندوق تقديراته لنموها من نحو 2.8% في أكتوبر 2018، إلى نحو 2.6% في أبريل 2019، ترتفع إلى 3.2% في عام 2020، وجاءت الكويت ثالثة بخفض كبير لتقديرات نموها من 4.1% في أكتوبر 2018 إلى 2.5% في أبريل 2019، وترتفع تلك التقديرات إلى 2.9% في عام 2020. وتأتي البحرين رابعة بخفض في تقديرات النمو من 2.6% في أكتوبر 2018 إلى 1.8% في أبريل 2019، ثم ترتفع إلى 2.1% في عام 2020، وفي الترتيب الخامس تأتي السعودية أكبر اقتصادات الإقليم ليخفض «صندوق النقد الدولي» تقديراته لها من 2.4% في أكتوبر 2018، إلى 1.8% في أبريل 2019، ثم ترتفع إلى 2.1% في عام 2020. عُمان خفضت تقديرات نموها من 5% في أكتوبر 2018 إلى 1.1% في أبريل 2019، أي طالها التخفيض الأعلى.

وتستمر ضعف توقعات معدلات النمو لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بمعدلاتها التاريخية، وتظل دون المستوى القادر على خلق ما يكفي من فرص عمل، والبطالة هي التحدي الحقيقي القادم لها جميعا. وحتى معدلات النمو الضعيفة، ليست مضمونة، فعام 2018 وما مضى من عام 2019 حافل بالخلافات السياسية والتجارية، والأخيرة أثرت سلباً في تقديرات «صندوق النقد الدولي» الخاصة بنمو الاقتصاد العالمي. كما أن للإقليم مفاجآته أيضاً، فأحداث العنف الجيوسياسية، تمتد بما قد يهدد كل ما تبقى من دول الإقليم والتي ظلت نسبياً بمنأى عن العنف المباشر، ذلك ما قد يصبح حصيلة الأزمة الأمريكية الإيرانية الأخيرة، مؤثرة سلباً بزيادة تكاليفها، وتكاليفها المحتملة الباهظة تحسم من حصيلة الموارد المالية التي يفترض أن توجه لدعم معدلات النمو. الخلاصة هي، أن الشحة المؤقتة في جانب المعروض من النفط قد تدعم مؤقتاً معدلات النمو، ولكن، وللأسف، لا تكاد توحي ببعض الأمل حتى تنفجر أزمة تأتي على جديدها وقديمها.

أصدرت قراراً بإلزام شركات التأمين تعيين مراقب التزام كويتي

«التجارة» توقع مذكرة تفاهم مع البلدية لاعتماد البيانات والمستندات إلكترونياً

وقعت وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت مذكرة تفاهم لنقل وتبادل البيانات الخاصة بالأرقام المدنية للعناوين تفصيليا بصورة لحظية عبر الربط الإلكتروني بين الجانبين.

وقالت التجارة في بيان صحفي أمس السبت إنه بموجب المذكرة يتم تحميل المستندات المطلوبة لبلدية الكويت عبر الموقع الإلكتروني لمركز الكويت للأعمال ونقلها إلى أنظمة بلدية الكويت من خلال خدمات الربط الإلكتروني بين الجانبين.

وأضافت أن المذكرة تتضمن اعتماد جميع البيانات والمستندات الإلكترونية المرسلة عبر الأنظمة المعتمدة لدى الجانبين من دون الحاجة إلى أي مستندات ورقية لافتة إلى أن الرد على جميع طلبات اصدار التراخيص إلكتروني حسب المواصفات الفنية للموقع والمساحة والنشاط.

وأوضحت أن المذكرة تهدف الى المساهمة برفع مستوى تقديم الخدمات الحكومية باستخدام الأنظمة الإلكترونية لتأدية الخدمات لقطاع الأعمال بسهولة ويسر وبوقت قصير وبكفاءة وجودة عالية لكون انجاز المعاملات إلكترونيا يعد الرافد الأساسي لتقييم الكويت في مؤشر التنافسية لسهولة بدء الأعمال التجارية.

وأصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا بإلزام شركات التأمين والمؤسسات التي تزاول مهنة سماسرة العقار ومجال الذهب والمعادن الثمينة والصرافة تقديم شهادة من الهيئة العامة للقوى العاملة تفيد بتعيين مراقب التزام كويتي.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أمس السبت أن هذا القرار يلزم الشركات المشار إليها بالقرار الوزاري رقم 243 لسنة 2019 عند تجديد تراخيصها التجارية بتقديم شهادة من الهيئة العامة للقوى العاملة تفيد بتعيين مراقب التزام مؤكدة أنه لا يتم تجديد الترخيص دون استيفاء هذا المستند وذلك بدءا من 1 يناير 2020.

تقديرا لجهودهم في شهر رمضان

«التجاري» يشارك موظفي وزارة الداخلية مائدة الإفطار

وزارة الداخلية العمليات المركزية

ضمن برنامجه المميز الهادفة إلى مشاركة كافة قطاعات المجتمع فرحة الاحتفال بشهر رمضان الفضيل، قام البنك التجاري الكويتي بتنظيم زيارة إلى قطاع شئون العمليات الإدارة العامة المركزية للعمليات – بوزارة الداخلية، وذلك لمشاركة موظفي قطاع شئون العمليات المركزية (112) بالوزارة الافطار في الشهر الفضيل بإقامة مأدبة إفطار ، وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة في تشغيل وإدارة غرفة العمليات المركزية في كافة الأوقات وخصوصا في ساعات الذروة في شهر رمضان.

وقد جاءت هذه الزيارة في إطار التواصل الذي يحرص عليه البنك مع كافة شرائح المجتمع، واهتمامه الكبير بجهود القائمين على الأمن بمختلف قطاعات وزارة الداخلية وإيماناً منه بأن المسئولية الاجتماعية منهج عمل يهدف إلى خدمة مؤسسات المجتمع المدني القائمة على خدمة الوطن والمواطن.

وفي هذا السياق، صرحت نائب المدير العام – قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي، أماني الورع قائلة «تأتي مشاركة أسرة البنك التجاري لموظفي غرفة العمليات المركزية (112) مأدبة الإفطار في إطار الأنشطة والفعاليات المجتمعية التي ينظمها البنك خلال شهر رمضان وانطلاقاً من إيمانه بأهمية دعم موظفي الأمن تقديراً وعرفاناً لجهودهم وإخلاصهم وعطائهم المستمر والذود بجهودهم ووقتهم في كافة الأوقات من أجل حماية وطننا الغالي الكويت» .

وتابعت أماني الورع كاشفة الدور الهام الذي تضطلع به الإدارة المركزية للعمليات وغرفة العمليات المركزية بالوزارة لجهة تلقي البلاغات والتقارير الهامة من الأجهزة الأمنية والجهات الأخرى فضلاً عن تلقي البلاغات من الجمهور والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة، ومؤكدة في ذات الوقت على الطابع العائلي والودي الذي اتسمت به هذه الزيارة والتجمع على مأدبة إفطار خلال شهر رمضان المبارك.

وفي ختام الزيارة، عبر مدير الإدارة العامة المركزية للعمليات – العقيد أحمد فهد العازمي عن شكره العميق وتقديره لإدارة البنك التجاري لهذه المبادرة التي حرص البنك التجاري على القيام بها وما لها من أثر في نشر الوعي الاجتماعي وثقافة المشاركة بين فئات المجتمع الكويتي، مشيداً ببصمة التجاري الواضحة في هذا المجال التي تتجسد من خلال دعمه لكافة القطاعات القائمة على خدمة الوطن والمواطن.

رغم تماسك أسعار النفط

اقتصادات إقليم الخليج تحقق هبوط متصل في معدلات نموها

عن أزمة إيران والولايات المتحدة الأمريكية ، قال تقرير الشال الأسبوعي : يذكر الرئيس الأمريكي الأسبق «جيمي كارتر» أنه في مكالمة هاتفية في 13 أبريل 2019 مع الرئيس الأمريكي الحالي «دونالد ترامب»، خلص إلى ما معناه التالي: «بأن الصين لم تدخل حرباً واحدة ولم تصرف بنساً واحداً على الحروب منذ عام 1979، بينما أمريكا لم تحظ سوى بـ16 سنة من السلام طوال تاريخها، لذلك تتقدم الصين حالياً على أمريكا في كل الحقول»، وما عناه الرئيس «كارتر» هو أن كل موارد الصين مخصصة لعملية البناء، بينما نفقات الدفاع الأمريكية بلغت 3 تريليون دولار أمريكي إقتطعت من نصيب الاستثمار في بنائها. الحروب، دمار للبشر ومحرقة موارد، وحتى قبل أزمة إيران وأمريكا الأخيرة، وبسبب حرق الموارد في نزاعات مسلحة وحروب تجارية واقتصادية، بات نمو اقتصاد إقليمنا الأدنى على مستوى العالم، وآخر ما يحتاجه الإقليم هو حرب طاحنة جديدة. في التاريخ المعاصر، كانت أوروبا ساحة رئيسية لحربين كونيتين خلال النصف الأول من القرن الفائت، أحرقت بشرها وموارده وفقدت بعدهما زعامة العالم، وإحتاجت إلى مشروع إعادة بناء –مشروع مارشال– لتعويض دمار حروبها. مهاجريها خلال تلك الحقبة وصلوا إلى شواطئ دول عربية آمنة، وبعد نصف قرن من إنتقال العنف إلى إقليمنا، بات إقليمنا أكبر مساهمي العالم في هجرة ناسه، بينما أوروبا طورت تعاونها لتصبح ما بين مشروع إتحاد دولها ومشروع وحدة عملتها.

الفارق في كل تلك التجارب هو خيار بشري، النزوع إلى العنف أو التحلي بالشجاعة والحكمة لحل الخلافات بالتفاوض والتعاون في ربط مصالح الشعوب ببعضها، هو قرار، قرار العنف مدمر، وقرار ربط المصالح بين الشعوب آلية تجعل قرار العنف شبه مستحيل. المثال الأوروبي قاطع، فالمهزوم في الحروب –ألمانيا– أصبح الزعيم في زمن السلم عندما وجهت كل موارده إلى البناء، وحققت ألمانيا قيادتها لأوروبا بقوتها الاقتصادية بعد أن فشلت في تحقيقها بقوتها العسكرية، وحال اليابان مماثل. وتكفي مقارنة صورة فوتوغرافية قديمة لمدينة البصرة أو دمشق أو طرابلس أو صنعاء في ستينات القرن الفائت بوضعها الآن، وتلك رسالة واضحة لثمن غياب الحكمة، وإن قامت حرب بسبب الأزمة الإيرانية الأمريكية الأخيرة، سوف تتكرر تلك النماذج في إقليم الخليج.

وفي فقرة من تقريرنا الحالي، تحقق اقتصادات إقليم الخليج هبوط متصل في معدلات نموها رغم تماسك أسعار النفط حول الـ70 دولار أمريكي للبرميل، أي أن السبب في ضعف نموها ليس شحة الموارد المالية، وإنما إنحراف تخصيصها لتمويل تكلفة النزاعات بدلاً من البناء. والحرب الحقيقية المستحقة هي في تخصيص الموارد لتمويل مشروعات تنموية لخلق فرص عمل مستدامة لمواجهة أزمة البطالة السافرة القادمة لا محالة، ولعل هدفنا المشترك قبل الإنزلاق للمحذور، هو التوحد لهزيمة كل داعية للعنف.